Central Bank of Syria
Economic Research, General Statistics and
Planning Directorate

مصرف سورية المركزي
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات
العامة والتخطيط

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 34

2020

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2020/09/12-06)

العدد 2020/34

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2020/34

ملخص:

❖ **الاقتصاد السوري:**

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وانخفاض كل من: أسعار الذهب المحلية، ومؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- القطاع المصرفي السوري؛ نمو ملحوظ في الإيداعات والتسهيلات الائتمانية حتى شهر أيار عام 2020.
- رئاسة مجلس الوزراء: ناقش مجلس الوزراء مواضيع عدة؛ نتائج زيارة الوفد الحكومي الروسي إلى سورية، إجراءات التصدي للحرائق واحتواء آثارها السلبية، قرار اللجنة الاقتصادية بإعادة إطلاق عملية الإقراض، اعتماد خطة تعميم توزيع الخبز عبر البطاقة الإلكترونية في جميع المحافظات.
- مصرف سورية المركزي؛ السماح للمصارف باستئناف منح التسهيلات الائتمانية والقروض.

❖ **الاقتصادات العربية:**

- الأردن؛ ارتفاع معدل البطالة في الربع الثاني من عام 2020.
- مصر؛ انخفاض معدل التضخم السنوي في شهر آب من عام 2020.

❖ **الاقتصادات العالمية:**

- منطقة اليورو؛ انكماش الاقتصاد، وانخفاض عدد العاملين في الربع الثاني من عام 2020.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ ارتفاع أسعار المنتجين في شهر آب من عام 2020، وانخفاض مؤشر التفاؤل الاقتصادي في شهر أيلول من عام 2020، واستقرار مطالبات البطالة الأمريكية.
- المملكة المتحدة؛ انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر تموز من عام 2020.
- روسيا؛ انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2020.
- الصين؛ ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانخفاض أسعار المنتجين في شهر آب من عام 2020.
- اليابان؛ انخفاض أسعار المنتجين في شهر آب من عام 2020.
- صندوق النقد الدولي؛ مدونة: الحوكمة القوية للبنية التحتية، كيف تضع نهاية للهدر في الاستثمار العام؟.

❖ **أوراق عمل بحثية:**

- صندوق النقد الدولي؛ تنسيق سياسات تحفيز الإيرادات في منطقة البحر الكاريبي.
- صندوق النقد الدولي؛ تعزيز إدارة الاستثمار العام في بلدان اتحاد العملة شرق الكاريبي.

❖ **اقتصاد الأسبوع:**

- ألبانيا؛ اقتصاد غني بالموارد.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,262.00 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,491.69 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,493.96 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 2.27 ليرة سورية (بمعدل 0.15%) (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

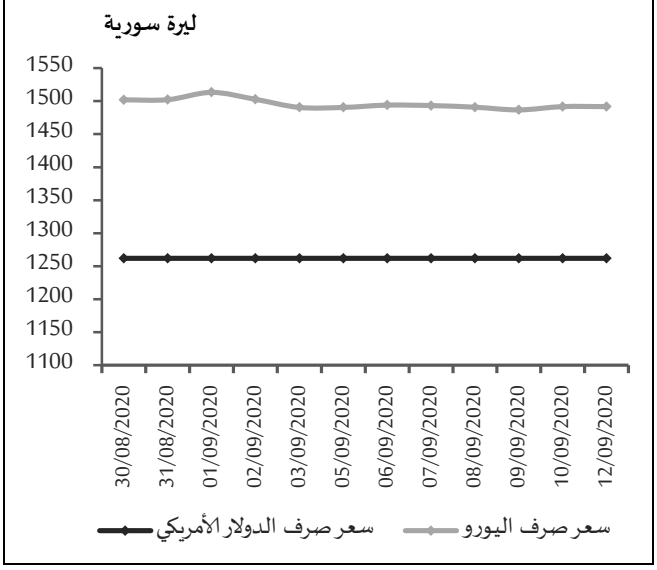

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1,256 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,484.59 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,486.85 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 2.26 ليرة سورية (بمعدل 0.15%) (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

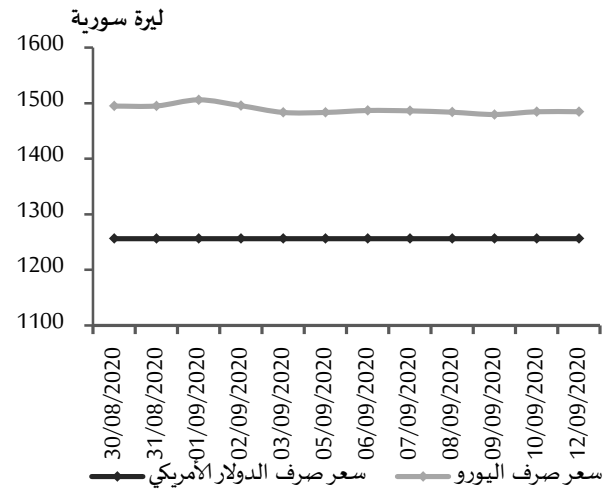

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 95,143 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 96,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً قدره 857 ليرة سورية (بمعدل 0.89%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 111,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 112,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً قدره 1,000 ليرة سورية (بمعدل 0.89%) (الشكل رقم 3)، بينما ارتفع سعر الذهب عالمياً بمقدار 24.85 دولار أمريكي للأونصة بنسبة بلغت 1.29%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

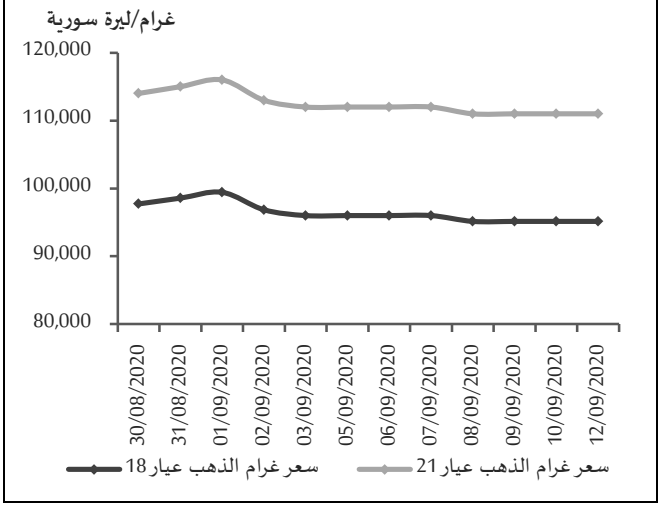

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

القطاع المصرفي السوري:

حققت مؤشرات القطاع المصرفي نمواً ملحوظاً ومتزايداً خلال السنوات الأخيرة مع زيادة الاستقرار المحلي وعودة الثقة بالمصارف السورية بما يثبت الدور الحيوي لها وقدرتها على مواجهة التحديات.

أولاً- ودائع القطاع المصرفي:

نما إجمالي الودائع لدى المصارف ليصل إلى 5,270 مليار ليرة سورية في نهاية شهر أيار من عام 2020 مقارنةً بـ 4,341 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2019 أي بمعدل زيادة قدرها 21.4% خلال عام 2020 حتى نهاية شهر أيار، ويعزى ذلك إلى زيادة الودائع لدى كل المصارف العاملة في سورية، حيث أسهم التغير في الودائع لدى المصارف العامة بـ 60.7% من إجمالي الزيادة في الودائع المصرفية في حين أسهمت المصارف الخاصة التقليدية بنسبة زيادة 24% والمصارف الإسلامية بـ 15.3%.

وبالمقارنة مع نهاية عام 2016 فقد نما إجمالي الودائع المصرفية بمعدل 129% بزيادة قدرها 2,969.6 مليار ليرة سورية.

الشكل رقم 4 معدل نمو إجمالي الودائع خلال الفترة 2016 لغاية أيار 2020

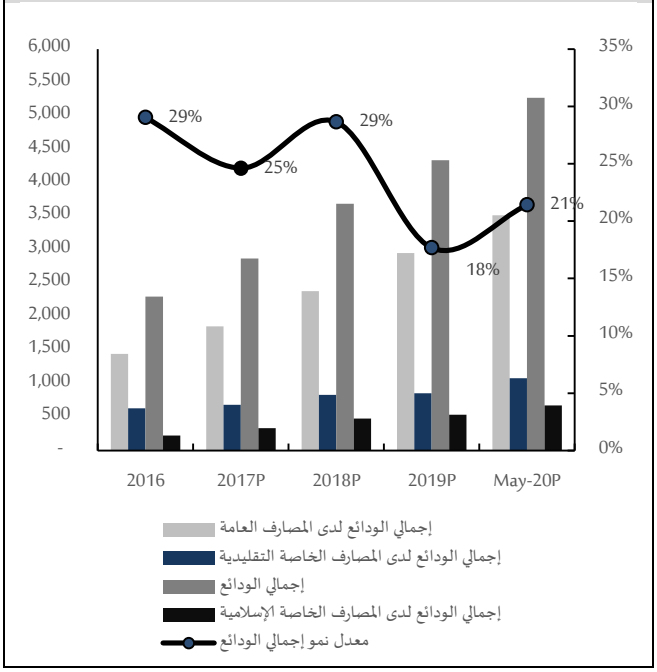

ثانياً: التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي:

شهدت التسهيلات الائتمانية المصرفية نمواً إجمالياً خلال الفترة 2019-أيار 2020 بما يعادل 19.1% لتصل إلى 3,392.3 مليار ليرة سورية نهاية شهر أيار من عام 2020 وبمقدار زيادة 542.9 مليار ليرة سورية مقارنةً بنهاية عام 2019، يعزى ذلك لزيادة التسهيلات لدى كل من المصارف العامة والخاصة التقليدية والإسلامية، وأسهمت الزيادة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العامة بـ 54.6% من إجمالي الزيادة في التسهيلات المصرفية، في حين أسهمت المصارف الخاصة التقليدية 15.7%. والمصارف الإسلامية بـ 29.7%، مع الإشارة إلى نمو إجمالي التسهيلات خلال الفترة 2016 - أيار 2020 بمعدل 89% وبمقدار زيادة 1,595 مليار ليرة سورية.

الشكل رقم 5 معدل نمو إجمالي التسهيلات الممنوحة خلال الفترة 2016 لغاية أيار 2020

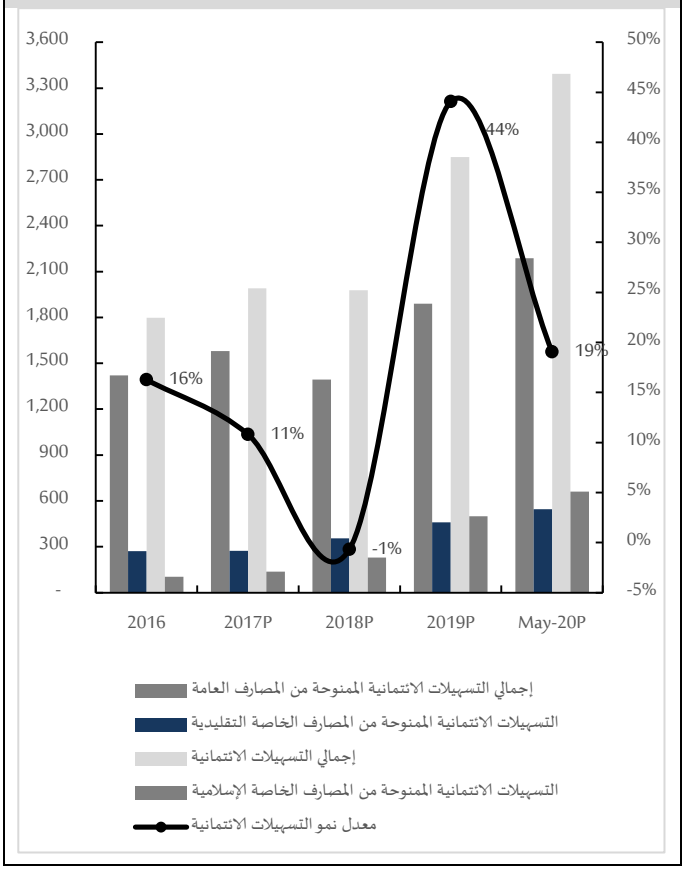

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 7,492.27 نقطة مقارنةً بمستوى 7,515.12 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة انخفاض بلغت 0.30%، يعود هذا الانخفاض إلى انخفاض أسهم 7 شركات هي: بنك البركة سورية بنسبة انخفاض بلغت 4.37%، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة انخفاض بلغت 3.98%،

وبنك سورية والمهجر بنسبة انخفاض بلغت 1.97%، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة انخفاض بلغت 1.95%، وفرنسبنك سورية بنسبة انخفاض بلغت 1.86%، وبنك الشام بنسبة انخفاض بلغت 0.71%، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة انخفاض بلغت 0.31%، وسجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية انخفاضاً إلى مستوى 235 مليون ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 333 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وانخفض حجم التداول إلى مستوى 217 ألف سهم، مقارنةً بمستوى 365 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 346 صفقة مقارنةً بـ 478 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 4 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

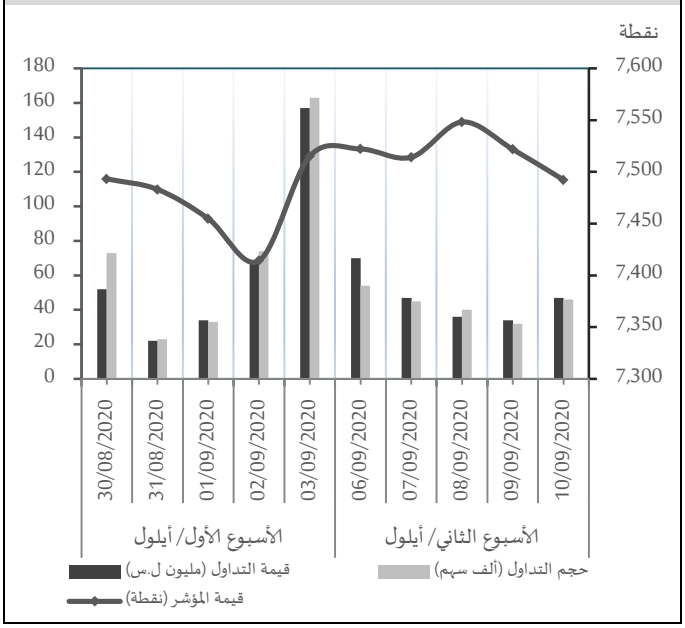

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، إلا أن حصته انخفضت إلى مستوى 84.35% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 88.44% في تداولات الأسبوع السابق، بينما ارتفعت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 2.40% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 2.20% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 0.35% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.27% في تداولات الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاعات الاتصالات والزراعة والخدمات.

الشكل رقم 5 الحصة السوقية لكل قطاع

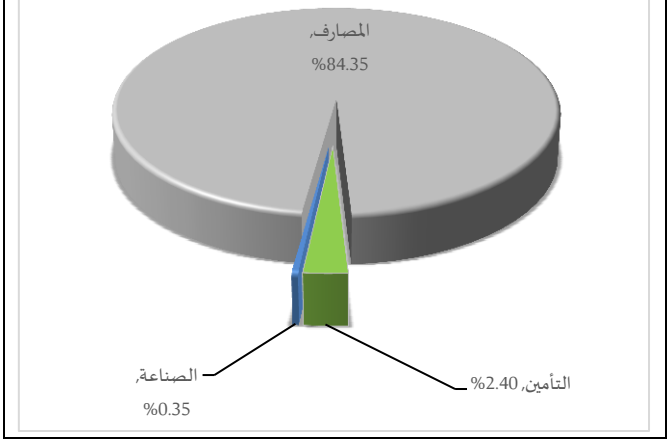

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي: بنك البركة سورية متصدراً بنسبة استحواذ 44.43% وحجم تداول 65,455 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 13.57% وحجم تداول 27,659 سهم، وشركة إسمنت البادية بنسبة استحواذ 12.74% وحجم تداول 28,644 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 12.11% وحجم تداول 34,056 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 5.64% وحجم تداول 18,458 سهم، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة استحواذ 4.77% وحجم تداول 12,373 سهم، والشركة المتحدة للتأمين بنسبة استحواذ 1.54% وحجم تداول 8,381 سهم، وبنك عودة سورية بنسبة استحواذ 1.45% وحجم تداول 4,716 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء: ناقش مجلس الوزراء مواضيع عدة: نتائج زيارة الوفد الحكومي الروسي إلى سورية، إجراءات التصدي للحرائق واحتواء آثارها السلبية، قرار اللجنة الاقتصادية بإعادة إطلاق عملية الإقراض، اعتماد خطة تعميم توزيع الخبز عبر البطاقة الإلكترونية في جميع المحافظات:

استعرض مجلس الوزراء نتائج زيارة الوفد الحكومي الروسي إلى سورية والخطوات العملية التي سيتم اتخاذها لترجمة ما

تم الاتفاق عليه وتحويله إلى برامج عمل تصب في مصلحة البلدين الصديقين، درس المجلس مشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في سورية ومجلس الوزراء في جمهورية القرم، وأكد ضرورة تعزيز التعاون مع الدول الصديقة في مجال إقامة المشاريع الاستثمارية لتحسين الواقع الاقتصادي والخدمي ووضع الاتفاقيات الموقعة موضع التنفيذ، وكلف وزارتي الزراعة والصناعة تقديم رؤية مشتركة لتطوير واقع المشاريع الإنتاجية لتعزيز مبدأ الاعتماد على الذات والتصدي للحصار الاقتصادي المفروض على الشعب السوري.

كما ناقش المجلس الإجراءات اللازمة للحد من حرائق الغابات مستقبلاً ودور جميع الوزارات في هذا المجال موضحاً أن وزارة الزراعة بالتعاون مع الجهات المعنية استخدمت جميع الإمكانيات والتعزيزات والصهاريج بمشاركة سيارات الإطفاء والإسعاف لحماية المواطنين وتأمين الخدمات اللازمة لهم داعياً المواطنين إلى الإبلاغ عن أي شخص ساهم في الاعتداء على هذه الغابات، كما أكد على أهمية إجراءات التصدي للحرائق واحتواء آثارها السلبية، وضرورة وضع استراتيجية وطنية للتصدي لها.

اعتمد المجلس خطة وزارة التجارة الداخلية لتعميم آلية توزيع الخبز عبر البطاقة الإلكترونية في جميع المحافظات وتحسين جودة الرغيف، وشدد على منع ظاهرة بيع مادة البنزين خارج محطات الوقود، وطلب من الوزارات المعنية التشدد في إجراءات مراقبة توزيع المشتقات النفطية ومكافحة تهريبها. أكد مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أهمية قرار اللجنة الاقتصادية بإعادة إطلاق عملية الإقراض وفق الضوابط التي تضمن توجيهها في القنوات المرغوبة لدعم العملية الإنتاجية وتوسيع قاعدة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.

مصرف سورية المركزي: السماح للمصارف باستئناف منح التسهيلات الائتمانية والقروض:

أعلن مصرف سورية المركزي عن السماح للمصارف العاملة باستئناف منح التسهيلات الائتمانية، وأوضح المصرف في التعميم الصادر عنه؛ يسمح للمصارف العاملة باستئناف منح التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة حصراً لتمويل القطاع الزراعي (المشاريع الصغيرة والمتوسطة- أصحاب الدخل المحدود) إضافة للقروض العقارية. وحدد المصرف ضوابط على المصارف العاملة الالتزام بها في إطار قيامها باستئناف منح القروض وهي عدم منح أي تسهيلات ائتمانية دوارة (جاري مدين - حسم سندات) وغيرها لحين صدور تعليمات لاحقة بهذا الخصوص وألا يتجاوز سقف التسهيل الائتماني مبلغ 500 مليون ليرة سورية في حال كان التسهيل الممنوح قرضاً عقارياً.

وكان مصرف سورية المركزي طلب في شهر حزيران من عام 2020 من جميع المصارف العاملة في القطاعين العام والخاص التريث بعمليات منح التسهيلات الائتمانية بكل أشكالها وصيغها لحين الموافاة بتعليمات أخرى بهذا الخصوص.

الاقتصادات العربية:

الأردن؛ ارتفاع معدل البطالة في الربع الثاني من عام 2020:

ارتفع معدل البطالة في الأردن إلى 23% في الربع الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 19.2% في العام السابق. وهو أعلى معدل للبطالة منذ عام 2005.

مصر؛ انخفاض معدل التضخم السنوي في شهر آب من عام 2020:

انخفض معدل التضخم السنوي في مصر إلى 3.4% في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 4.2% في الشهر السابق من العام ذاته، يعود ذلك إلى انخفاض أسعار كل من؛ المواد الغذائية والمشروبات، وتحديداً الفواكه والخضروات، بسبب ضعف الطلب. على أساس شهري؛ تراجعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.2% في شهر آب من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 0.4% في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الأوروبي:

انكماش الاقتصاد في الربع الثاني من عام 2020:

انكمش اقتصاد منطقة اليورو على أساس ربع سنوي بنسبة 11.8% في الربع الثاني من عام 2020، حيث يعد أكبر انكماش على الإطلاق، يعود ذلك إلى انخفاض كل من؛ استهلاك الأسر، والاستثمار، والإنفاق الحكومي، حيث أضرت قيود Covid-19 بمعظم القطاعات.

انخفاض عدد العاملين في الربع الثاني من عام 2020:

انخفض عدد العاملين على أساس ربع سنوي بنسبة 2.9% في الربع الثاني من عام 2020، مقارنة بانخفاضه بنسبة 0.3% في الربع السابق من العام ذاته، وهو أكبر انخفاض منذ بدء السلسلة في عام 1995 بسبب عمليات الإغلاق التي فرضتها العديد من الدول الأوروبية لمكافحة جائحة Covid-19.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

ارتفاع أسعار المنتجين في شهر آب من عام 2020:

ارتفعت أسعار المنتجين بنسبة 0.3% في شهر آب من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 0.6% في الشهر السابق من العام ذاته، يعود ذلك إلى ارتفاع تكلفة كل من السلع، والخدمات. وعلى أساس سنوي؛ انخفضت أسعار المنتجين بنسبة 0.2% في شهر آب من عام 2020، بعد انخفاضها بنسبة 0.4% في الشهر السابق من العام ذاته.

انخفاض مؤشر التفاؤل الاقتصادي في شهر أيلول من عام 2020:

انخفض مؤشر التفاؤل الاقتصادي إلى 45 نقطة في شهر أيلول من عام 2020، مقارنةً بـ 46.8 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، بقي في المنطقة السلبية للشهر السادس على التوالي، حيث يواصل Covid-19 التسبب في خسائر فادحة في سوق العمل، وأصبح الأمريكيون أكثر تشاؤماً بشأن السياسات الاقتصادية الفيدرالية والتوقعات المالية الشخصية.

استقرار مطالبات البطالة الأمريكية:

بقي عدد الأمريكيين الذين قاموا بملء طلبات إعانة البطالة عند مستوى 884 ألفاً في الأسبوع المنتهي في 2020/09/05، دون تغيير عن المستوى المعدل المسجل في الأسبوع السابق. وهي المرة الأولى منذ شهر آذار التي تظل فيها المطالبات أقل من مليون وذلك لمدة أسبوعين متتاليين على الرغم من أن العدد لا يزال مرتفعاً.

الاقتصاد البريطاني:

انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر تموز من عام 2020:

تقلص الإنتاج الصناعي على أساس سنوي بنسبة 9.4% في شهر تموز من عام 2020، مقارنةً بانخفاضه بنسبة 14.6% في الشهر السابق من العام ذاته. وهو الانخفاض السادس على التوالي في إنتاج المصانع. على أساس شهري؛ ارتفع التصنيع بنسبة 6.3% نتيجة لارتفاع إنتاج معدات النقل.

الاقتصاد الروسي:

انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2020:

انكمش الاقتصاد الروسي على أساس سنوي بنسبة 8% في الربع الثاني من عام 2020، بعد نموه بنسبة 1.6% في الربع السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى انخفاض إنتاج قطاعات؛ النفط، والتعدين، والتصنيع.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛

ارتفاع أسعار المواد الغذائية في شهر آب من عام 2020:

ارتفعت أسعار المواد الغذائية في الصين بنسبة 11.2% في شهر آب من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 13.2% في الشهر السابق من العام ذاته، وسط التأثير الناجم عن أزمة COVID-19، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار لحم الخنزير متأثرة بوباء حمى الخنازير الأفريقي، إضافةً إلى ارتفاع أسعار الخضروات الطازجة، وزيت الطهي، ومنتجات الألبان.

انخفاض أسعار المنتجين في شهر آب من عام 2020:

انخفضت أسعار المنتجين على أساس سنوي بنسبة 2% في شهر آب من عام 2020، بعد انخفاضها بنسبة 2.4% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو الشهر السابع على التوالي من الانخفاض، ويعود ذلك إلى تراجع تكاليف الإنتاج، وانخفاض تضخم أسعار السلع الاستهلاكية وسط تباطؤ في تكلفة المنتجات الغذائية.

اليابان؛ انخفاض أسعار المنتجين في شهر آب من عام 2020: انخفضت أسعار المنتجين على أساس سنوي بنسبة 0.5% في شهر آب من عام 2020، بعد انخفاضها بنسبة 0.9% في الشهر السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى انخفاض تكلفة المواد الكيميائية. على أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المنتجين بنسبة 0.2% في شهر آب من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 0.6% في الشهر السابق من العام ذاته.

المنظمات والهيئات الدولية:

صندوق النقد الدولي؛ مدونة: الحوكمة القوية للبنية التحتية، كيف تضع نهاية للهدر في الاستثمار العام؟

كان لجائحة Covid-19 تأثير عميق في الأفراد والشركات والاقتصادات في أنحاء العالم كافة، ولذلك سوف تواجه البلدان تحديات هائلة للتعافي من الجائحة في ظل نشاط اقتصادي منخفض ومستويات مديونية غير مسبوقة. وسيكون للاستثمار في البنية التحتية العامة دور أساسي في التعافي، ولكن في ظل قلة الموارد يجب على الحكومات أن تنفق إيراداتها بحكمة على المشروعات الصحية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تحتاج البلدان إلى حوكمة رشيدة للبنية التحتية، أي مؤسسات وأطر قوية ترتكز عليها أعمال التخطيط والتخصيص والتنفيذ اللازمة لمشروعات عالية الجودة في مجال البنية التحتية العامة.

وفقاً لكتاب صادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان "كيف يمكن للبلدان تصميم نظام رشيد لحوكمة البنية التحتية"؛ كثيراً ما يتمخض عن الاستثمار العام بنية تحتية باهظة التكلفة وضعيفة الجودة ومحدودة المنافع بالنسبة للأفراد والاقتصاد، إضافة إلى مشروعات كبيرة معقدة وطويلة الأجل تشكل أرض خصبة للفساد والتأخير والتجاوز في التكاليف، تمثل الحوكمة القوية للبنية التحتية عاملاً أساسياً للحد من هذا الهدر. حيث تهدر البلدان في المتوسط حوالي ثلث ما تنفقه على البنية التحتية بسبب عدم الكفاءة، وتصل الخسارة إلى 53% في البلدان منخفضة الدخل، بينما تبلغ 34% في اقتصادات الأسواق الصاعدة، و15% في الاقتصادات المتقدمة، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف هذه الخسائر يمكن تعويضها من خلال تحسين حوكمة البنية التحتية.

يتيح التعافي الاقتصادي من جائحة Covid-19 فرصة فريدة للبلدان كي تبني جسراً إلى المستقبل من خلال بنية تحتية عامة جيدة التصميم والتنفيذ. وقد يؤدي إذا تم على الوجه الصحيح إلى تحقيق نمو أكثر شمولاً للشرائح السكانية كافة، إلى جانب الحد من أوجه عدم المساواة، وخلق الفرص الاقتصادية للجميع. ومن الممكن أن يؤدي الاستثمار في النظم الصحية، والبنية التحتية الرقمية المراعية للاعتبارات البيئية، إلى تحسين حياة المواطنين، والربط بين الأسواق، وتعزيز صلابة البلدان في مواجهة تغير المناخ والجوائح المستقبلية.

يقدم هذا الكتاب خارطة طريق للبلدان الأعضاء حتى تنتقل إلى "الطموح إلى العمل" بغية التوصل إلى نتائج عالية الجودة في مجال البنية التحتية وتحقيق المكاسب الاقتصادية والاجتماعية الممكنة من الاستثمار العام. ويسلط الضوء على ركيزة الحوكمة القوية للبنية التحتية، ويتضمن ممارسات مبتكرة في مجالات أساسية مثل كيفية السيطرة على الفساد في مشروعات البنية التحتية، وطريقة تخفيف مخاطر المالية العامة وإدارتها، واعتماد ممارسات سليمة في مرحلة مبكرة من دورة الاستثمار العام، وأثناء تقييم المشروعات واختيارها. فعلى سبيل المثال أدى اعتماد نافذة قومية موحدة للمشتريات العامة في كوريا إلى تحسينات في نظام هذه المشتريات من حيث الشفافية والنزاهة. كما يؤكد الكتاب على أن وضع أطر جيدة التصميم ليس هو المهم وحده، بل من المهم أيضاً أن يتم التركيز على مدى كفاءة هذه الأطر في التطبيق العملي.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

تباينت أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية حيث ارتفع المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة بلغت 1.12% مسجلاً 8,135.16 نقطة بدعم من قطاعات السلع الرأسمالية، والتجزئة، والخدمات الصحية، وارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة بلغت 0.41% مسجلاً 10,232.32 نقطة

بدعم من قطاعات المؤسسات العامة، والاتصالات، والخدمات، كما ارتفع المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 0.40% مسجلاً 1,587.92 نقطة بدعم من قطاعات الفنادق والسياحة، والنقل، والعقارات، بينما انخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة بلغت 0.98% مسجلاً 11,070.84 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والتكنولوجيا، والسياحة والترفيه، وانخفض مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة بلغت 0.53% مسجلاً 2,270.52 نقطة بدعم من قطاعات الاتصالات، والمصارف، والعقارات.

الشكل رقم 6 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

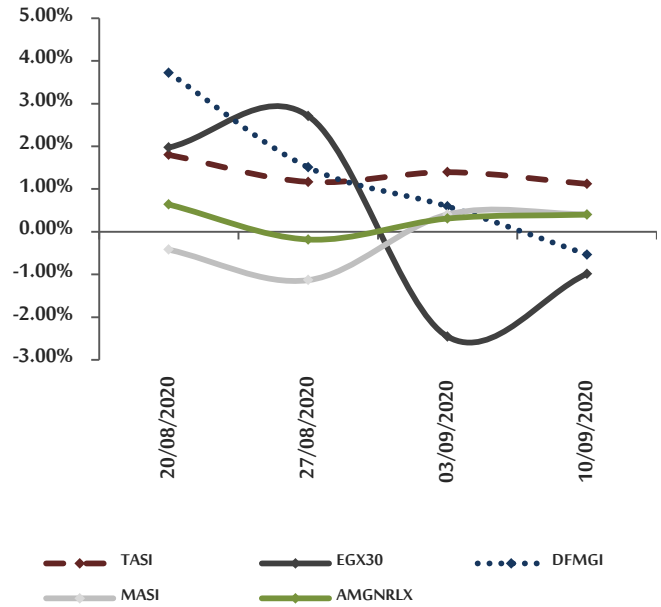

الأسهم الأمريكية:

انخفضت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية مع استمرار موجة مبيعات المستثمرين لأسهم كبرى شركات التكنولوجيا، إضافةً إلى تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة والصين عقب تصريحات الرئيس الأمريكي عن إمكانية فرض قيود صادرات على شركة SMIC الصينية وإعلان الصين عن فرض قيود تستهدف الإعلام الأمريكي، مسجلةً خسائر في قطاعات التكنولوجيا، والخدمات الاستهلاكية، والخدمات الصحية، والصناعة؛ حيث انخفض مؤشر **NASDAQ** بنسبة بلغت 4.06% مسجلاً 10,853.54 نقطة، وانخفض مؤشر **S&P500** بنسبة بلغت 2.51% مسجلاً 3,340.97 نقطة، وانخفض مؤشر **DJI** بنسبة بلغت 1.66% مسجلاً 27,665.64 نقطة.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

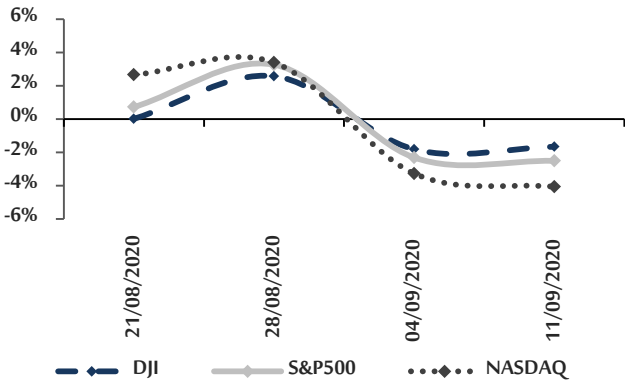

الأسهم الأوروبية:

ارتفعت الأسهم الأوروبية في نهاية تداولاتها الأسبوعية وسط تفاؤل الأسواق عقب أنباء إيجابية عن إحراز تقدم فيما يتعلق بتجارب لقاح Covid-19، حيث ارتفع مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة بلغت 4.02% مسجلاً 6,032.09 نقطة بدعم من قطاعات الخدمات، والتجزئة، والعقارات، وارتفع مؤشر **DAX30** الألماني بنسبة بلغت 2.80% مسجلاً 13,202.84 نقطة بدعم من قطاعات الخدمات المالية، والمؤسسات العامة، والاتصالات، وارتفع مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة بلغت 1.39% مسجلاً 5,034.14 نقطة بدعم من قطاعات الاتصالات، والتجزئة، والمالية.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

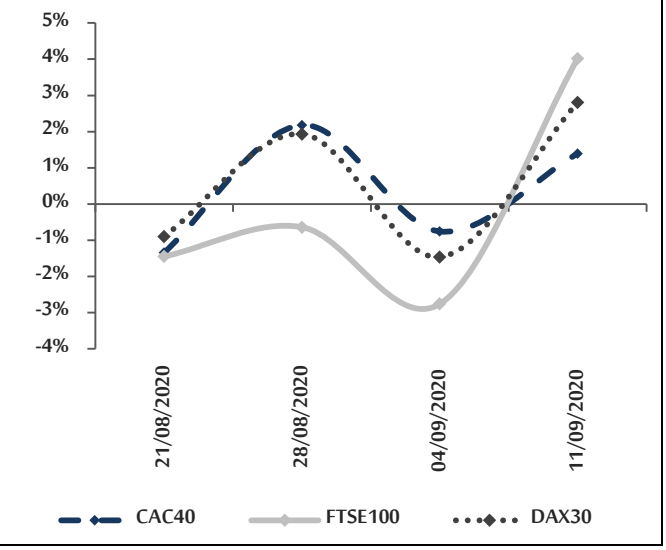

الأسهم الآسيوية:

تباينت مؤشرات الأسهم الآسيوية في نهاية تداولاتها الأسبوعية وسط تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة والصين من ناحية، وتصاعد الآمال حول التعافي الاقتصادي بالتزامن مع إيجابية تطورات لقاح Covid-19 في عدد من الدول من ناحية أخرى، حيث ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت 1.15% مسجلاً 11,464.45 نقطة بدعم من قطاعات الطاقة، والتعدين، والقطاع العام، وارتفع مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة بلغت 0.87% مسجلاً 23,406.49 نقطة بدعم من قطاعات النقل، والسلع الرأسمالية، والتجزئة، بينما انخفض مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة بلغت 2.83% مسجلاً 3,260.35 نقطة بضغط من قطاعات التكنولوجيا، والصناعة، والخدمات، وانخفض مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي بنسبة بلغت 1.12% مسجلاً 5,859.40 نقطة بضغط من قطاعات التكنولوجيا، والمالية، والصناعة.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع .

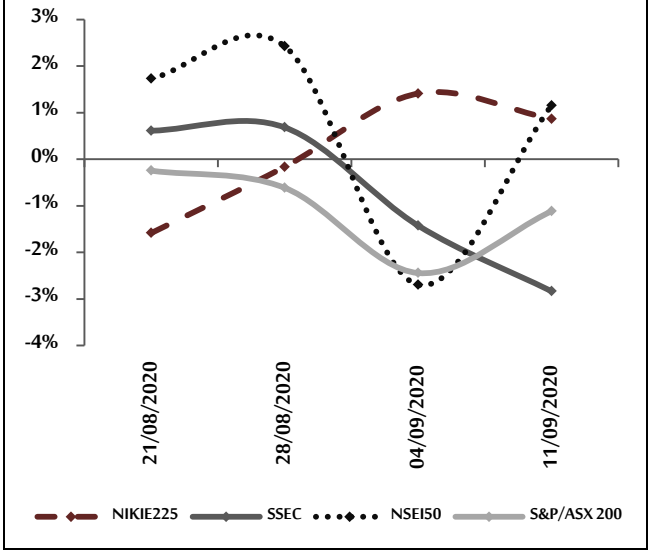

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على انخفاض، حيث انخفض مؤشر **IMOEX** بنسبة بلغت 0.38% مسجلاً 2,910.51 نقطة بضغط من قطاعات التعدين، والاتصالات، والخدمات.

الشكل رقم 10 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

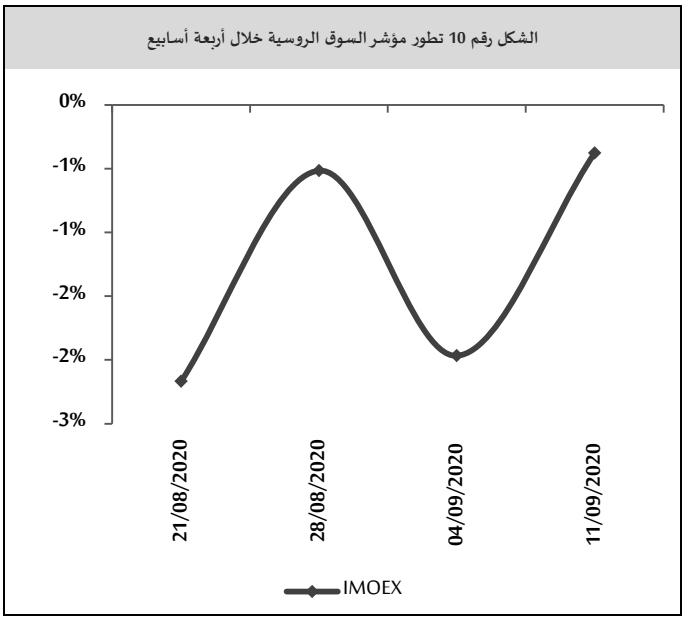

أسعار العملات:

اليورو:

تابع اليورو انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.1817 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.1838 دولار أمريكي لليورو) نتيجة بيانات اقتصادية أوروبية ضعيفة[1]، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.1802 دولار أمريكي لليورو، مع استمرار البيانات الاقتصادية الأوروبية الضعيفة[2]، بينما ارتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.1845 دولار أمريكي لليورو مدعوماً بقرار البنك المركزي الأوروبي بالإبقاء على سعر الفائدة الرئيس عند المستوى الصفر دون تغيير، والاستمرار في برنامج شراء الأصول بوتيرة شهرية تقدر بـ 20 مليار يورو.

[1] انكمش اقتصاد منطقة اليورو على أساس ربع سنوي بنسبة 11.8% في الربع الثاني من عام 2020، وهو أكبر انكماش على الإطلاق.

[2] انخفض عدد العاملين على أساس ربع سنوي بنسبة 2.9% في الربع الثاني من عام 2020، مقارنة بانخفاضه بنسبة 0.3% في الربع السابق من العام ذاته، وهو أكبر انخفاض منذ بدء السلسلة في عام 1995 بسبب عمليات الإغلاق التي فرضتها العديد من الدول الأوروبية لمكافحة جائحة Covid-19.

الشكل رقم 11 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

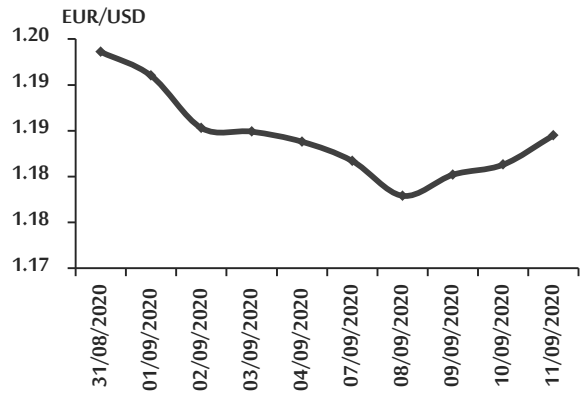

الجنيه الإسترليني:

تابع الجنيه انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.3166 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.3276 دولار أمريكي للجنيه) على خلفية تزايد احتمالات مغادرة المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي دون اتفاق تجاري، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.2793 دولار أمريكي للجنيه بعد تصريح للحكومة البريطانية إن قانون السوق الداخلية البريطاني الجديد سوف يخالف القانون الدولي "بطريقة محددة ومحدودة للغاية"، مما رفع مخاوف بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون صفقة إذا تمت الموافقة على مشروع القانون، فإنه سيمنح الوزراء سلطة رفض أجزاء من بروتوكول إيرلندا الشمالية لاتفاقية الانسحاب من خلال تعديل بيانات التصدير وإجراءات الخروج الأخرى.

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

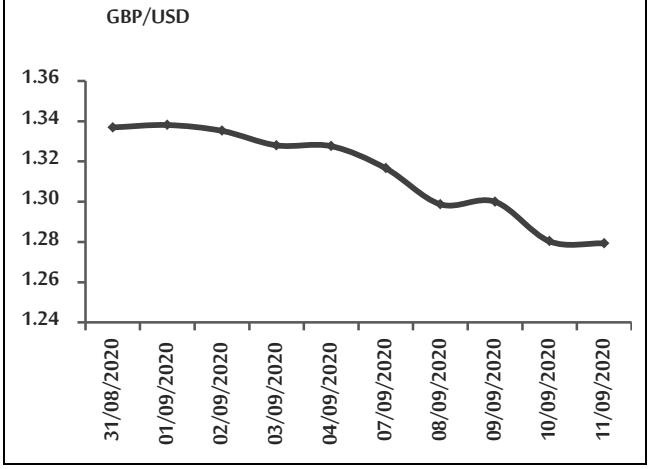

الين:

استقر الين في بداية تداولاته الأسبوعية عند مستوى 106.25 ين للدولار الأمريكي وهو مستوى إغلاقه في الأسبوع السابق، نتيجة ترقب الأسواق لرئيس الوزراء الجديد لليابان خلفاً لرئيس الوزراء الياباني الذي أعلن مؤخراً بصورة مفاجئة استقالته من منصبه لأسباب صحية، بينما ارتفع تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 106.14 ين للدولار الأمريكي نتيجة ارتفاع الطلب عليه كملاذ آمن بسبب تراجع بعض مؤشرات الأسهم العالمية.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

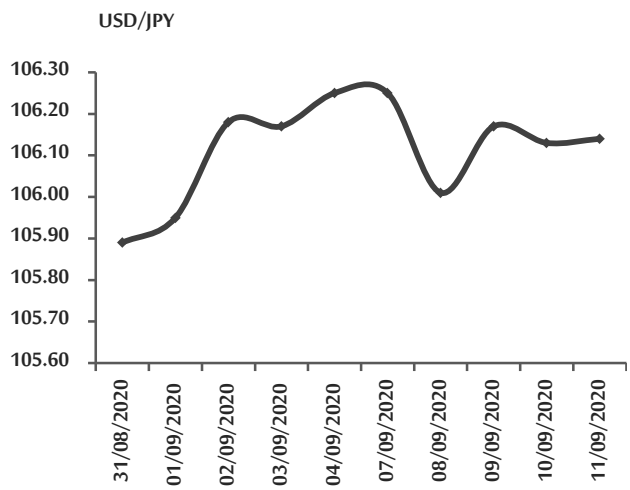

اليوان:

تابع اليوان ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.8300 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 6.8434 يوان للدولار الأمريكي) مدعوماً ببيانات اقتصادية صينية جيدة، بينما انخفض في تداولات منتصف وآخره ليغلق عند مستوى 6.8330 يوان للدولار الأمريكي نتيجة قيام بنك الصين الشعبي بضخ 430 مليار يوان في الأسواق.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

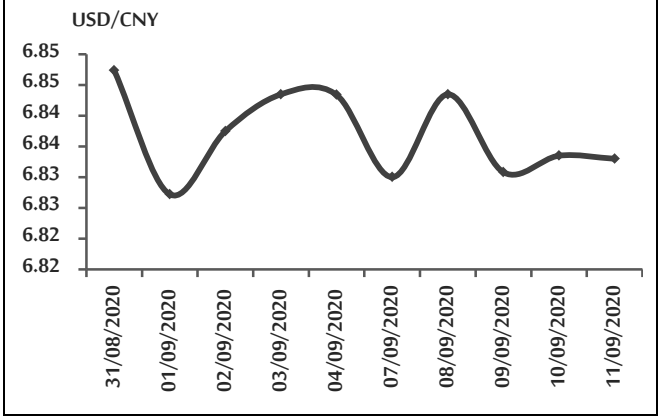

الروبل الروسي:

تابع الروبل ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 75.7585 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 75.4087 روبل للدولار الأمريكي) نتيجة انخفاض الطلب على الروبل بسبب انخفاض أسعار النفط بعد أن خفضت المملكة العربية السعودية أسعار الخام العربي الخفيف لشهر تشرين الأول من عام 2020 الذي تبيعه إلى آسيا[1]، وتباطؤ الطلب العالمي على النفط بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 75.0956 روبل للدولار الأمريكي عقب بيانات اقتصادية روسية أفضل من المتوقع[2].

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار خلال أسبوعين

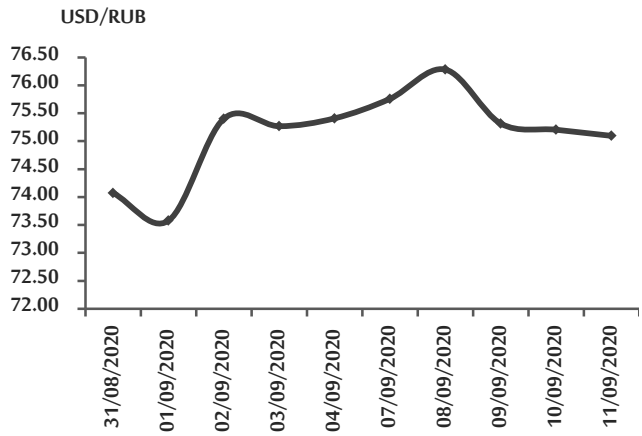

البتكوين:

انخفضت عملة البتكوين في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 10,397.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت مرتفعةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 10,484.70 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) نتيجة عمليات البيع الكبيرة بسبب تخوف المستثمرين من انخفاض قيمتها، وتابعت انخفاضها في منتصف الأسبوع مسجلةً مستوى 10,240.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة ارتفاع عمليات التعدين إلى أعلى مستوى لها، بينما ارتفعت في تداولات نهاية الأسبوع لتغلق عند مستوى 10,405.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة ارتفاع حجم تحويل بتكوين عبر السلسلة بصورة كبيرة خلال شهر آب من عام 2020، ليصل إلى أعلى مستوى له خلال عام 2020 عند مستوى 3.2 مليون بتكوين.

1 انكمش الاقتصاد الروسي بنسبة 8% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2020، مقارنةً بالتقديرات الأولية بانكماش بنسبة 8.5 % وذلك بعد التوسع بنسبة 1.6% في الفترة السابقة من العام ذاته.

2 انخفض مؤشر مديري المشتريات الخدمي إلى 58.2 نقطة في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 58.5 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته.

الشكل رقم 16 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

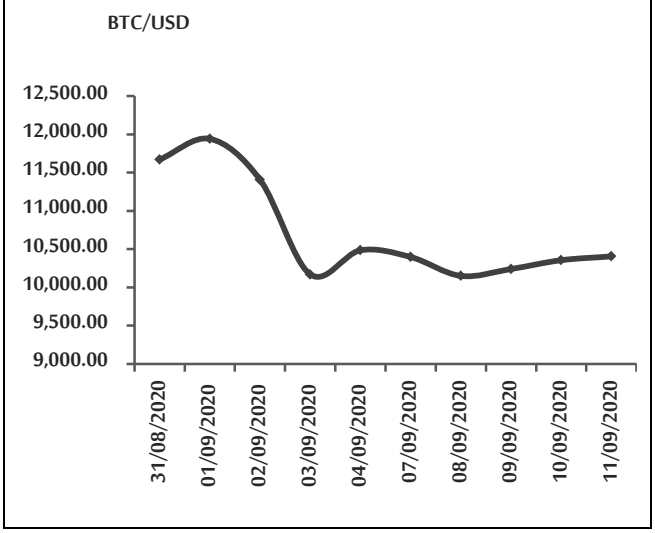

الشكل رقم 17 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

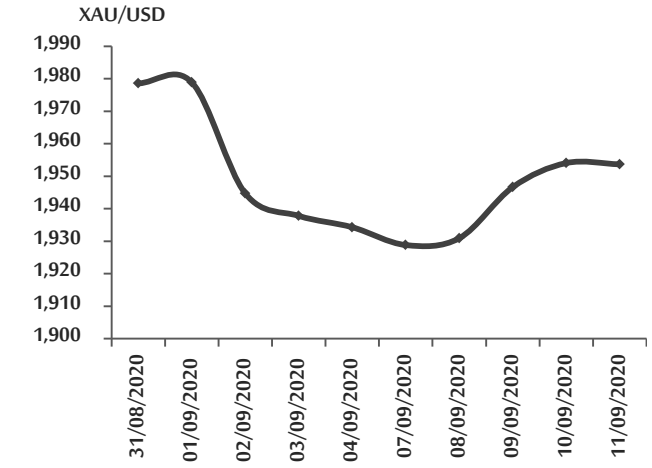

أسعار السلع:

الذهب:

تابع الذهب انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,928.82 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,934.30 دولار أمريكي للأونصة) حيث انخفضت أسعار الذهب نتيجة انخفاض الطلب عليه كملاذ آمن بعد قيام مصارف مركزية عدة بتخفيض أسعار الفائدة، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى مسجلاً 1,946.66 دولار أمريكي للأونصة بالتزامن مع وجود الكثير من الأسباب التي دعمت ارتفاعه وعلى رأسها ضعف الدولار الأمريكي، واستمرار المخاوف حول التوترات بين الولايات المتحدة والصين، إضافةً إلى حالة عدم اليقين بشأن اتفاق البريكست.

النفط:

تابع النفط انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 42.01 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 42.66 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أجرت السعودية أعمق تخفيضات شهرية للأسعار في خمسة أشهر للشحنات منذ شهر أيار من عام 2020 إلى آسيا بينما تلقي الضبابية التي تحيط بالطلب الصيني بظلالها على تعافي الطلب العالمي على النفط، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 39.83 دولار أمريكي نتيجة المخاوف بشأن ضعف الطلب على النفط نتيجة بطء التعافي الاقتصادي من جائحة COVID-19، حيث قامت إدارة الطاقة الأمريكية بخفض توقعاتها لنمو معدلات الطلب على النفط لعام 2020 بمقدار 210 ألف برميل يومياً إلى 8.32 مليون برميل يومياً، توقعت أن يتراجع الطلب بقدر 490 ألف برميل يومياً إلى 6.53 مليون برميل يومياً خلال عام 2021.

الشكل رقم 18 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

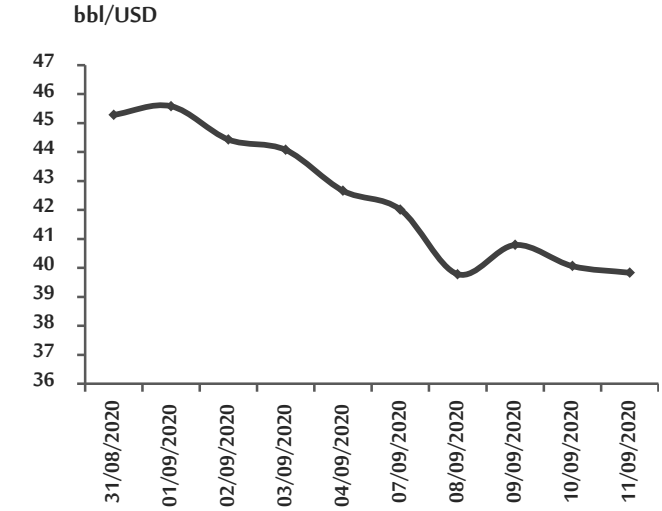

الغاز الطبيعي

انخفض الغاز الطبيعي في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 2.541 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[1] بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 2.588 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) متأثراً بانخفاض أسعار النفط، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 2.269 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية نتيجة انخفاض العقود الآجلة للغاز الطبيعي بسبب زيادة في إنتاج الغاز وتوقعات بأحوال جوية أكثر دفئاً وتراجع الطلب في شهر أيلول من عام 2020.

[1] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون 1000BTU، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

الشكل رقم 19 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

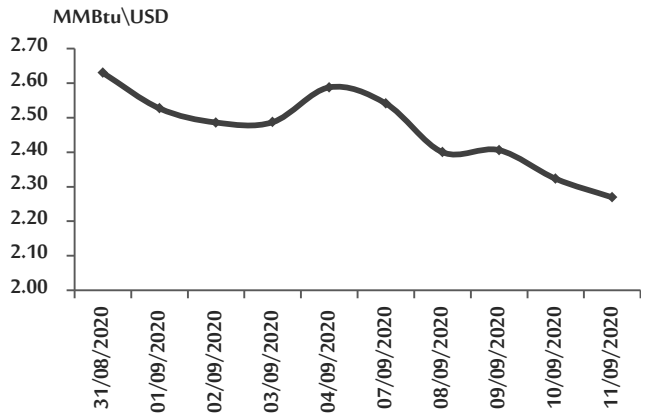

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي: تنسيق سياسات تحفيز الإيرادات في منطقة البحر الكاريبي:[2]

يشكل الحيز المالي المحدود تحدياً هاماً لسياسات بلدان البحر الكاريبي في مواجهة الدين العام المرتفع والنمو المنخفض، حيث تعاني هذه البلدان في كثير من الأحيان من صعوبات في جمع إيرادات كافية لتمويل الاستثمار. ويُعد الاستخدام الواسع النطاق للحوافز الضريبية شائعاً في هذه البلدان لا سيما في قطاع السياحة حيث تتنافس البلدان للاستثمارات في المشاريع الفندقية نظراً للتشابه الكبير في منتجاتها السياحية، تبحث هذه الدراسة في دور الحوافز الضريبية وكيفية تنسيق السياسات على المستوى الإقليمي للمساعدة في التغلب على مشاكل تنسيق العمل الجماعي وتوليد المزيد من الإيرادات لدعم الاستثمار في البنية التحتية. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة؛ أولاً؛ رغم أن الحوافز الضريبية تعدّ باهظة التكلفة بالنسبة لبلدان الكاريبي، فإن الفوائد تبدو محدودة. ويشير التحليل عبر البلدان إلى تقديم حزم من الحوافز السخية للمستثمرين الأجانب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير أفضل للبنية التحتية العامة وهذا الأخير مهم بصورة خاصة عندما تتضرر الاقتصادات من الكوارث الطبيعية. على هذا النحو، يمكن أن تستفيد بلدان

[2] **IMF**, Coordinating Revenue Incentive Policies in the Caribbean, N.20/176, Aug, 2020.

منطقة البحر الكاريبي من تبسيط الحوافز الضريبية واستخدام المدخرات المالية لتمويل الاستثمار في البنية التحتية. ثانياً؛ نظراً للطبيعة التنافسية لسوق السياحة الإقليمية، فمن غير المرجح أن تنجح جهود الدولة الواحدة بسبب العوامل الخارجية السلبية للحوافز الضريبية. لذلك فإن النهج العملي لمواجهة هذا التحدي يتمثل في تعزيز التكامل المؤسسي في منطقة البحر الكاريبي، مثل إنشاء نظام مشترك لحماية وتشجيع الاستثمارات في المنطقة عن طريق اعتماد اتفاق استثمار. حيث يتطلب ذلك دعم سياسي والتزام بالتعاون وإنشاء مؤسسة إقليمية لها تفويض سياسي واضح للإشراف على الاتفاقية وتنفيذها. إلى جانب الإصلاحات الهيكلية التي تعمل على تحسين بيئة الأعمال من أجل تعزيز القدرة التنافسية للمنطقة في سوق السياحة العالمي. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على أنه بالرغم من إمكانية تطبيق آلية قائمة على القواعد لضمان تنسيق السياسات الإقليمية، إلا أنه بالنسبة لبلدان الكاريبي يمكن لآلية التنسيق التي تستخدم أدوات السعر والكمية أن تساعد البلدان في الوصول إلى نتيجة فعالة وزيادة عائدات الاستثمار. من خلال إزالة الحوافز الخاصة، كما يمكن لآليات التنسيق الإقليمية أن تساعد أيضاً في حماية نزاهة المؤسسات واستدامتها على المدى الطويل كمصدر دخل مهم لبلدان الاتحاد في حالات الطوارئ. إضافة إلى ذلك، حين تتوفر مؤسسات إقليمية قوية، يمكن اعتماد آلية إقليمية للأسعار والكمية الخاصة بالتدخلات القائمة على الاستثمار على المدى المتوسط كخطوة تالية للتنسيق الإقليمي، بهدف تعظيم الفوائد الاقتصادية لهذه البرامج.

صندوق النقد الدولي؛ تعزيز إدارة الاستثمار العام في بلدان اتحاد العملة شرق الكاريبي:[1]

يُعد الحفاظ على البنية التحتية العامة والارتقاء بها من التحديات الحاسمة التي تواجه البلدان الأعضاء في اتحاد العملة شرق الكاريبي (ECCU). حيث يوجد عدد قليل من العوامل التي تزيد من تكثيف خدمات البنية التحتية لدعم النمو الأعلى والتنمية الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، أدى الحيز المالي المحدود على مدى العقد الماضي والمديونية المرتفعة إلى خفض مخصصات الموارد للصيانة والاستثمار. كذلك أدت الكوارث الطبيعية، التي ازدادت حدتها مؤخراً، إلى انخفاض مخزون رأس المال مما أدى إلى ارتفاع معدل الاستبدال. وتبحث هذه الدراسة في مدى توفر البنية التحتية المادية العامة إلى جانب تحليل اتجاهات الاستثمارات العامة ومخزون رأس المال العام في المنطقة، وبدراسة مجموعة من بيانات الاستثمار ورأس المال الخاصة بصندوق النقد الدولي كانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ إن الإنفاق الرأسمالي في دول اتحاد العملة شرق الكاريبي لا يرقى إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة، وقد انخفض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقد الماضي. وسوف يكون هناك حاجة إلى استثمارات إضافية لسد فجوات البنية التحتية حتى تتمكن البلدان من زيادة النمو الاقتصادي وتقديم الخدمات الأساسية وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية. وسيكون هذا صعباً لأسباب عدة مثل، أن هذه البلدان مقيدة مالياً ومثقلة بالديون. وبغض النظر عن الوضع التمويلي، ينبغي النظر في زيادة كفاءة الإنفاق على البنية التحتية، من التخطيط الأولي إلى الصيانة المناسبة للأصول المتاحة، حيث سيؤدي ذلك إلى تحسين جودة وكفاءة الاستثمارات والإنتاجية. ثانياً؛ معدلات الاستثمار في دول اتحاد العملة شرق الكاريبي متقلبة وهي في المتوسط تساوي أو تقل عن معدل استبدال رأس المال. وهذا يعني أن زيادة رصيد رأس المال، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية، سيتطلب تمويل أكبر إضافة إلى جهود التنفيذ. ومع ذلك، تشير الأرصدة المرتفعة الملتزمة غير المصروفة إلى الحاجة إلى معالجة نقاط الضعف في إدارة الاستثمارات العامة المتعلقة أساساً بإعداد المشروع وتنفيذه بحيث يمكن الوصول إلى هذا التمويل بصورة أسرع وإنفاقه على نحو أفضل. إضافة إلى ذلك، يجب معالجة التأخيرات في تنفيذ المشروعات الطويلة،

[1] **IMF**, Strengthening Public Investment Management in the Eastern Caribbean Currency Union: Getting more bang for the dollar! , N.20/177, Aug, 2020.

حيث تشير الأدلة على التجاوزات المرتفعة في التكاليف إلى إمكانية تحقيق وفورات في النفقات من خلال تبسيط تسليم المشاريع. كما يشير التحليل لإنفاق الصيانة على البنية التحتية العامة إلى أن هذا الإنفاق دون المستوى الأمثل. وهذا يعني أن زيادة الإنفاق على الصيانة إلى المستويات المناسبة يمكن أن يحسن إنتاجية وكفاءة البنية التحتية الحالية، كما يمكن أن يكون خياراً أقل تكلفة من الاستثمارات في البنية التحتية الجديدة. ثالثاً؛ تسلط الدرجات المنخفضة في تقييم إدارة الاستثمار العام (PIMA) الضوء على نقاط ضعف عدة في أنظمة إدارة الاستثمار العام في دول ECCU وتحدد مجالات التعزيز المؤسسي (الهياكل والقواعد والإجراءات) لتحسين جودة وكفاءة الاستثمار العام. حيث يمكن أن يؤدي تحسين متطلبات الشفافية والمساءلة والرقابة العامة على أطر التخطيط، وتحسين عملية صنع القرار، وزيادة التقارير إلى جانب الامتثال الأفضل للقواعد والإجراءات إلى زيادة احتمالية تحقيق أهداف الاستثمار. وسيتطلب القيام بذلك رفع مستوى الأطر القانونية وتحسين القدرات البشرية والتقنية وتعزيز التنسيق المؤسسي والكفاءة الإدارية. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على ضرورة استكشاف الحلول الإقليمية لتعزيز التخطيط وتقييمات المشاريع بما في ذلك الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتنظيم، والتدقيق، وما إلى ذلك، لمعالجة قيود القدرات والاستفادة من وفورات الحجم. وهناك حاجة إلى بيانات موثوقة وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتكاملة لتسهيل التخطيط والإشراف. كما يمكن أن يؤدي تعزيز إطار الحوكمة والمساءلة عبر أنظمة إدارة الاستثمارات العامة إلى تحسين الفعالية والمساعدة في إطلاق التمويل الميسر للاستثمار في البنية التحتية.

اقتصاد الأسبوع

ألبانيا؛ اقتصاد غني بالموارد:

تقع ألبانيا جنوب شرق أوروبا، بين اليونان من الجنوب والجبل الأسود وكوسوفو من الشمال، تبلغ مساحتها 28.8 ألف كم²، وعدد سكانها نحو 2.87 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في ألبانيا 15.28 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 15.15 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 0.01% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 54.1% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 24.2%، ثم الانتاج الزراعي بنسبة 21.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد ألبانيا انكماشاً بمعدل 2.5% في الربع الأول من عام 2020، بعد انكماشه بمعدل 0.1% في الربع الرابع من العام 2019، متأثراً بتداعيات جائحة COVID-19، حيث تقلص الإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد لاسيما التعدين واستغلال المحاجر، البناء، التجارة والنقل والإقامة والخدمات الغذائية، المعلومات والاتصالات، المالية والتأمين.

معدل التضخم:

انخفض معدل التضخم السنوي في ألبانيا إلى 1.3% في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 1.4% في الشهر السابق من العام ذاته، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى الانخفاض السريع في أسعار النقل،

على أساس شهري؛ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في ألبانيا بنسبة 0.2% في شهر آب من عام 2020، بعد انخفاضه بمعدل 0.5% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

ارتفع معدل البطالة في ألبانيا إلى 12.5% في الربع الثاني من العام 2020، مقارنةً بمعدل 11.9% في الربع السابق من العام ذاته، وارتفع عدد الأشخاص العاطلين عن العمل إلى 85 ألفاً في الربع الثاني من العام 2020.

العجز التجاري:

سجلت ألبانيا عجزاً في الميزان التجاري قدره نحو 300 مليون دولار أمريكي في شهر تموز من العام 2020، مقارنةً بعجز قدره

275.5 مليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت الصادرات بمعدل 8.26% لتبلغ 237 مليون دولار أمريكي، وارتفعت الواردات بمعدل 7.8% لتبلغ نحو 534.6 مليون دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي:

بلغت احتياطيات النقد الأجنبي[1] في ألبانيا 3.6 مليار دولار أمريكي في عام 2017، مقارنةً بـ 3.1 مليار دولار أمريكي في العام السابق، وبقيت احتياطيات الذهب عند مستوى 2.8 طن في الربع الثاني من العام 2020.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في ألبانيا ليبلغ نحو 10.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 9.7 مليار دولار أمريكي الربع السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية في معدل 63.6% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2018.

بيئة الأعمال:

تحتل ألبانيا المرتبة 82 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، وتأتي في المرتبة 81 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019.

التصنيف الائتماني:

تصنف وكالة Standard & Poor's ألبانيا عند المستوى **+B** مع توقعات مستقبلية مستقرة، وتصنفها وكالة Moody's عند المستوى **B1** مع توقعات مستقبلية مستقرة أيضاً.

[1] - world fact book ألبانيا.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	% -31.7 Q2	%-9.1 Q2	% 0.4 Aug	% 1.3 Aug	%8.4 Aug	%0.25 Jul	-63.6	مليار دولار أمريكي	Jul
منطقة اليورو	%- 11.8 Q2	%- 15 Q2	%-0.4 Aug	%-0.2 Aug	%7.9 Jul	%0 Jul	21.2	مليار يورو	Jun
المملكة المتحدة	%-20.4 Q2	%-21.7 Q2	% 0.4 Jul	%1 Jul	%3.9 Jun	%0.1 Aug	1.1	مليار جنيه استرليني	Jul
روسيا	%0.3 Q4	%-8 Q2	% 0 Aug	%3.6 Aug	%6.3 Jul	%4.25 Jul	4.25	مليار دولار أمريكي	Jul
الصين	%11.5 Q2	%3.2 Q2	%0.4 Aug	%2.4 Aug	%5.7 Jul	%3.85 Aug	58.93	مليار دولار أمريكي	Aug
اليابان	%-7.9Q2	%-9.9 Q2	% 0.2 Jul	%0.3 Jul	%2.9 Jul	%-0.1 Jul	11.6	مليار ين ياباني	Jul
تركيا	% -11 Q2	%-9.9 Q2	%0.86 Aug	%11.77 Aug	%13.4 Jun	%8.25 Aug	-2.69	مليار دولار أمريكي	Jul
الهند	%0.70 Q1	%-23.9 Q2	% 1.58 Jul	%6.93 Jul	%11 Jun	%4 Aug	-4.83	مليار دولار أمريكي	Jul
استراليا	%-7 Q2	%-6.3 Q2	%-1.9 Q2	%-0.3 Q2	%7.5 Jul	%0. 25 Sep	4.60	مليار دولار استرالي	Jul
مصر	%5.6 Q4	%5 Q1	%-0.2 Aug	%3.4 Aug	%9.6 Q2	%9.25 Aug	-3.3	مليار دولار أمريكي	Jun
الأردن	%2.1 Q1	%1.3 Q1	%0.1 Jul	%-0.6 Jul	%23 Q2	%2.5 Mar	-0.88	مليار دولار أمريكي	May
لبنان	%-4 Q1 2019	%-5Q2 2019	%11.42 Jul	112.39 % Jul	%6.2 2019	%4.53 Mar	-0.57	مليار دولار أمريكي	Jun